منظمة العمل العربية

وزارة التكوين المهني والتشغيل

البنك الإسلامي للتنمية

ورشة عمل قومية حول تطوير سياسات التدريب
المهني لتلبية احتياجات سوق العمل
في ضوء المستجدات التي يتطلبها "

(تونس ، 11-13 ديسمبر كانون اول 2012)

دور الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني في تلبية احتياجات سوق العمل

المهندس أحمد مصطفى
ديسمبر/ كانون أول 2012

تلبية احتياجات سوق العمل

- المقصود هنا:

تلبية الاحتياجات النوعية والعددية (الكمية) لقطاعات النشاط الاقتصادي في سوق العمل من العمالة بكفاءة وفاعلية.

- أما سوق العمل فيشمل:
  - القطاع النظامي: ويغطي القطاع العام والقطاع المشترك والقطاع الخاص.
  - القطاع غير النظامي

تحديد الاحتياجات النوعية والكمية لسوق العمل

- تحديد الاحتياجات النوعية يستدعي:
  - حصر المجال والتخصص المهني
  - حصر فئة المستوى المهني
  - حصر معايير الاداء المهني وفقاً لمتطلبات سوق العمل

من التصنيف العربي المعياري للمهن

تحديد الاحتياجات النوعية والكمية لسوق العمل

- تحديد الاحتياجات الكمية يستدعي:
  - تقدير حجم الطلب على العمالة بحسب التخصص المهني وفئة المستوى وفقاً لمرجعية التصنيف العربي المعياري للمهن ويشمل ذلك الاحتياجات لغايات الإحلال والتوسع والتنمية
- تقدير حجم العرض من العمالة ويشمل:
  - مخرجات منظومة التعليم والتدريب بما فيه مخرجات منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني، ويستدعي هذا توافر معيار تصنيف وطني للتعليم وفي حال عدم التوافر يمكن استخدام التصنيف الدولي المعياري للتعليم
  - حجم الباحثين عن عمل بحسب التخصص وفئة المستوى المهني وفقاً لمرجعية التصنيف العربي المعياري للمهن
  - حجم العمالة العائدة بحسب التخصص وفشة المستوى المهني وفقاً لمرجعية التصنيف العربي المعياري للمهن
- وتتمثل الاحتياجات الكمية بالفرق بين حجم العرض وحجم الطلب

الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني

هل تؤدي الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني عند اعتمادها وتطبيقها إلى التمكين من تلبية احتياجات قطاعات النشاط الاقتصادي في سوق العمل من العمالة بكفاءة وفاعلية؟؟

هذا ما سيتم تناوله في الشرائح اللاحقة

الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني

- تم إقرار هذه الاستراتيجية بقرار مؤتمر العمل العربى المرقم (1424)
- فى دورته السابعة والثلاثين
- (المنامة / مملكة البحرين ، 6-13 مارس / آذار 2010)

مضامين الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني

- تضمنت الاستراتيجية:
  - وصفاً لواقع منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في الدول العربية وبخاصة المستويات والسمات المشتركة
  - تشخيصاً لواقع منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في الدول العربية وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات
  - تطوير/ عصرنة منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني

تطوير/عصرنة منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني

- حددت الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني وعرفت الرؤيا والرسالة والهدف العام على النحو الآتي:

- **الرؤية :**
يتبوأ التدريب والتعليم المهني والتقني مكانة وموقعاً متقدماً في منظومة تنمية الموارد البشرية، ومعترفاً بدوره كتعليم يتمتع بجودة عالية، ويواكب تطلع المجتمعات نحو الاقتصاد المعرفي.

- **الرسالة :**
يساهم التدريب والتعليم المهني والتقني في تنمية الموارد البشرية وتلبية المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل بكفاءة وفاعلية، ويؤمن فرص عمل مناسبة للقوى العاملة، وفقاً لمبدأ التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة.

- **الهدف العام :**
تزويد سوق العمل في الدول العربية بالكفايات اللازمة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين درجة تنافسية المنشآت الإنتاجية وتطوير قدرات الأفراد وتلبية احتياجاتهم.

استراتيجية التدريب والتعليم التقني والمهني

- تتناول هذه الإستراتيجية منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني التي تشمل بخدماتها العمّال المهرة والمهنيين بالإضافة إلى الفنيين (التقنيين) ومساعدي الاختصاصيين بموجب التصنيف العربي المعياري للمهن، وتغطّي القضايا المختلفة ذات العلاقة، والتي تم تصنيفها في ثمانية مجالات هي:

- التخطيط والحاكمية (الحوكمة).
- التمويل.
- الكفاءة والفاعلية.
- التدريب والتعليم المهني والتقني غير النظامي.
- المؤهلات العربية والمعايير المهنية.
- نظم المعلومات.
- دور القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي.
- البعد الدولي.

استراتيجية التدريب والتعليم التقني والمهني

- وقد استهلت الإستراتيجية كل واحد من هذه المجالات الثمانية عن طريق وصف موجز للقضايا المهمّة ومكامن القوة والضعف ذات الصلة بكل مجال، وتحديد الأهداف الخاصة للتطوير، ومن ثم السياسات والإجراءات العامة اللازمة لتحقيق الأهداف على المستويين القطري والعربي.

- وتبرز أهمية هذه الإستراتيجية في ضوء خصائص الاقتصاد العربي الذي يتّسم بجملة من عناصر القوة والضعف، مع إمكانية مجابهة كثير من التحديات في هذا المجال بتوفير قوى عاملة كفؤة عن طريق منظومة تدريب وتعليم مهني وتقني ذات جودة وفاعلية عالية، ضمن الإطار الأوسع للتعليم مدى الحياة والحراك الاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية.

- ويستدعي تطبيق هذه الإستراتيجية العمل على إعداد خطط إجرائية تنفيذية سواء على المستوى العربي ام على المستوى القطري.

مثال: عرض أحد المجالات الثمانية التي تضمنتها الاستراتيجية

- **التخطيط والحاكمية/ الحوكمة :**
  - هناك جهات وهيئات تتولى تنفيذ منظومات وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني في معظم الأقطار العربية. وتشمل مهام هذه الجهات والهيئات أنواعاً ومستويات مختلفة من التدريب والتعليم المهني والتقني، كما تشمل العناصر والمكوّنات المختلفة للروابط والقنوات بين جانبي العرض من القوى العاملة والطلب عليها. ويتّسم الوضع في هذا المجال في كثير من الأحيان بالحاجة لتحسين مستوى التنسيق والتكامل بين الأطراف ذات العلاقة، كما تفتقر الأدوات التشريعية ذات العلاقة إلى المنحى الشمولي، وبخاصة فيما يتعلق بالمفاهيم والمتطلبات.

مثال: عرض أحد المجالات الثمانية التي تضمنتها الاستراتيجية

- ويستدعي الوضع الراهن للتدريب والتعليم المهني والتقني في الأقطار العربية العمل على تطوير التشريعات والأبعاد المختلفة لعمليات التخطيط ذات العلاقة كجزء رئيس من التخطيط للموارد البشرية على المستوى الوطني. وتقع مسؤولية المبادرة في ذلك على عاتق الحكومة بالتعاون الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين الذين يمثلون أصحاب العمل والعمال، وغيرهم، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقتصاد المعرفي واقتصاد السوق الذي يتطلب تطوير هيكلية حاكمية منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني بما يضمن شراكة فعالة بين جميع الجهات المعنيّة في القطاعين العام والخاص في سلطة اتخاذ القرار على المستوى الوطني بما يتعلق بالتخطيط ورسم السياسات والتمويل وضمان الجودة وغير ذلك.

مثال: عرض أحد المجالات الثمانية التي تضمنتها الاستراتيجية

- **الأهداف :**

1. تعزيز الروابط والقنوات وتحسين المواءمة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها في مجال التدريب والتعليم المهني والتقني.
2. تطوير الجوانب النوعية لبرامج منظومات التدريب والتعليم المهني والتقني وعملياتها ومخرجاتها، بما يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة.
3. اعتماد الأطر التشريعية وأطر التخطيط والحاكمية لمنظومات التدريب والتعليم المهني والتقني كجزء متكامل مع الأطر التشريعية وأطر التخطيط لتنمية الموارد البشرية بشكل عام على المستوى الوطني.

مثال: عرض أحد المجالات الثمانية التي تضمنتها الاستراتيجية

4. توفير الأطر والمعايير اللازمة للتنسيق الفاعل بين الجهات والهيئات المختلفة المعنيّة بقضايا التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني في القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور الشركاء الاجتماعيين في عمليات التخطيط واتخاذ القرار في هذه القضايا، مع إيلاء الاهتمام والعناية بالقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومساهمة المرأة.

5. تعزيز القنوات والروابط بين نظم ومستويات التعليم العام من ناحية ومنظومات التدريب والتعليم المهني والتقني من ناحية أخرى.

6. تطوير الالتحاق ببرامج التدريب والتعليم المهني والتقني من النواحي الكمية تجاوباً مع المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل.

مثال: عرض أحد المجالات الثمانية التي تضمنتها الاستراتيجية

- **السياسات والإجراءات العامة :**
  - **على المستوى القطري :**

1. تبني إطار شامل يقوم على ركيزتين في التخطيط لمنظومات وبرامج التدريب والتعليم المهني والتقني: الأولى منهما حاجات المجتمع وخصائص سوق العمل واحتياجاته الكمية والنوعية، والثانية حاجات المتعلم والمتدرب كانسان ومواطن في ضوء قدراته واستعداداته ورغباته.

2. تطوير قدرات الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بالتدريب والتعليم المهني والتقني وإمكاناتها وآليات عملها لتمكينها من أداء أدوارها في التخطيط ورسم السياسات والبحث والتطوير والتنفيذ والتقويم.

مثال: عرض أحد المجالات الثمانية التي تضمنتها الاستراتيجية

3. توفير متطلبات التكامل والتنسيق، وتجنب الازدواجية، بين الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بتزويد تسهيلات وخدمات التدريب والتعليم المهني والتقني وتنفيذ برامجه عن طريق إنشاء جهة مرجعية (مجلس وطني مثلاً) للتدريب والتعليم المهني والتقني يتولى رسم السياسات وتنسيق التمويل وضمان الجودة.

4. تعزيز مشاركة المرأة، وتمكينها وتفعيل دورها في التخطيط للتدريب والتعليم المهني والتقني على المستويات المركزية والمؤسسية.

5. تفعيل مشاركة القطاع غير الحكومي، وبخاصة الشركاء الاجتماعيين، في التخطيط لنظم وبرامج وقضايا التدريب والتعليم المهني والتقني على المستويات المركزية والمؤسسية.

مثال: عرض أحد المجالات الثمانية التي تضمنتها الاستراتيجية

6. تفعيل دور الإعلام وبرامجه في مجال التدريب والتعليم المهني والتقني، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز الاتجاهات الايجابية نحو العمل، ومشاركة الفتاة، وغير ذلك.

7. تطوير وتحسين الروابط والقنوات بين بعدي العرض والطلب في التدريب والتعليم المهني والتقني ويشمل ذلك التشريعات ونظم المعلومات والبحث والتطوير وخدمات الإرشاد والتوجيه والتشغيل والمعايير المهنية وغير ذلك.

8. تشجيع إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتدريب والتعليم المهني والتقني، وتفعيل أدوار الجامعات والجهات الأخرى المعنية بهذا المجال.

9. التفاعل مع النظم والنماذج الدولية، والاستفادة منها في تطوير الإمكانات والقدرات الوطنية في التخطيط والحاكمية.

مثال: عرض أحد المجالات الثمانية التي تضمنتها الاستراتيجية

10. تطوير التشريعات المتعلقة بالتدريب والتعليم المهني والتقني، وتوفير الأطر التشريعية الملائمة للنظم والقضايا ذات العلاقة.

11. ضع التشريعات والهياكل التنظيمية اللازمة لتعزيز القنوات والروابط الأفقية والرأسية بين مجالات ومستويات التعليم العام من جهة ومنظومات التدريب والتعليم المهني والتقني من جهة أخرى.

12. تصميم برامج التدريب والتعليم المهني والتقني لتشمل نماذج متعددة مثل التدريب والتعليم المؤسسير، والتدريب والتعليم في مواقع العمل، والتدريب والتعليم ألتناوبي (التعاوني) بين المؤسسة التعليمية ومواقع العمل (التلمذة المهنية).

مثال: عرض أحد المجالات الثمانية التي تضمنتها الاستراتيجية

- **على المستوى العربي :**

- **تتولى منظمة العمل العربية :**

1. اعتماد إستراتيجية التدريب والتعليم المهني والتقني على المستوى العربي.
2. تقديم الدعم والمشورة لمساعدة الدول العربية وبناء القدرات فيها في مجال تطبيق الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني.
3. إجراء التقييم الدوري لمدى تطبيق إستراتيجية التدريب والتعليم المهني والتقني من قبل الدول العربية.
4. إبراز قضايا التخطيط والحاكمية في الدراسات والمطبوعات والمؤتمرات والندوات التي تتولاها المنظمة.

الخلاصة

تمكّن استراتيجية التدريب والتعليم التقني والمهني عند اعتمادها وتطبيقها من تلبية احتياجات قطاعات النشاط الاقتصادي في سوق العمل من العمالة بكفاءة وفاعلية